

**النظم التجارية في ميناء عدن في عهد السلطان المظفر الرسولي
على ضوء (الدفتـر السلطاني)**

الدكتور نايف عبد الله الشمـروخ

قسم التاريخ

جامعة الكويت

النظم التجارية في ميناء عدن في عهد السلطان المظفر الرسولي على ضوء (الدفتري السلطاني)^(١)

الدكتور نايف عبد الله الشمروخ

قسم التاريخ

جامعة الكويت

مقدمة:

كان ميناء عدن أحد الموانئ المهمة التي لعبت دوراً كبيراً في الحركة التجارية التي شهدتها عالم العصور الوسطى في المحيط الهندي خاصة في عصر الدولة الرسولية في اليمن (٦٣٠-٨٥٨هـ/١٢٣١-١٤٥٣م)، إلا أنه من المؤسف أن نجد الدراسات ذات الصلة بالنظم التجارية في هذا الميناء شحيحة لقلة المصادر.

يقع ميناء عدن على الساحل الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية. وبهذا الموقع أصبح هذا الميناء حلقة وصل بين الشرق والغرب، فكان هو السوق الكبير للجزيرة العربية وملتقى آسيا وأفريقية، و"دهليز الصين وفرضة اليمن وخزانة المغرب ومعدن التجارات"^(٢)، كما "كان ملتقى التجار من كل حذب وصوب فلا يكاد يخلو أسبوع من تجار وسفن وواردين وبضائع شتى ومتاجر"، وانعكس الثراء الاقتصادي للمكان فيما أورده العمري و"المقيم بها في مكاسب وأجرة وتجارة مربحة"^(٣).

وفي هذه الورقة سوف نحاول من خلال مخطوط نادر، مجهول المؤلف، بعنوان: "الدفتري السلطاني الخليفي المظفري" أن نلقي الضوء، قدر الاستطاعة، على النظم المعمول بها في هذا الميناء، وتتجسد أهمية نصوص المخطوط محل البحث في اشتماله على ما يمكن أن نسميه النظم المتبعة في ميناء عدن، في عصر الدولة الرسولية وأكثر تحديداً في عهد السلطان المظفر (٦٤٧-٦٩٤هـ/١٢٥٠-١٢٩٥م)، لعل من بين أهمها ما ارتبط بالمراكب والمتاجر وتجارة الخيول وقواعد المتاجرة بالقوة، وما ارتبط بعمليات التسجيل من دفتري الخلاص، وإخراج البضائع، مما سوف نتناوله لاحقاً بمزيد من الدراسة والتحليل.

كما اشتملت نصوص "الدفتري السلطاني الخليفي المظفري" أيضاً على عديد من المصطلحات التجارية وطائفة من المشرفين على التجارة في فرضة عدن.

أولاً: النظم الخاصة بالمراكب:

أ- لا يسمح لأحد من تجار الكارم^(٤) بشراء مركب، أو الحصول على مركب بالقوة في ميناء عدن وذلك لسببين اثنين:

١- إذا حصل الكارمي على المركب، فإن معنى ذلك توقف المراكب السلطانية عن العمل، وبالتالي لا يحصل السلطان على الأجور التي يحصل عليها عادة من جراء عمل مراكبه، وبهذا المعنى فإن تجار الكارم يجدون أنفسهم مضطرين لاستئجار المراكب السلطانية في أعمالهم التجارية^(٥).

٢- يخشى إذا سمح لتجار الكارم بشراء أو استخدام أحد المراكب للعمل ما بين عدن وعيذاب، ألا تقتصر رحلة "الكارمي" هذا بينهما، وإنما يخشى أن يتقدم بهذه المراكب إلى سيناء أو القصير، فيصعد بها عندئذٍ العساكر المصرية بغتة^(٦).

ب- اقتضت الأعراف المعمول بها في ميناء عدن آنذاك أنه إذا طلب أحد تجار الكارم ولاسيما أولئك التجار المعروفين بمحبتهم للدولة الإذن بالسفر من عدن إلى عيذاب باستخدام المراكب السلطانية، فيجب أن يسمح لهم بذلك، مثال ذلك المخدوم بن قرطاس^(٧)، والشهاب بن الكويك^(٨).

ج- كانت القوانين المعمول بها في ميناء عدن في ذلك العصر، تسمح لتجار الكارم بالسفر من ميناء عدن إلى ميناء عيذاب^(٩)، بالمراكب السلطانية، ولكن لا يسمح بأن يسافر معهم أحد من التجار، وإنما يسافر معهم غلمانهم وأقاربهم من الأصول كالأخوة والأبناء، هذا بالإضافة إلى بضائعهم ومتاجرهم^(١٠).

د- لا يرخص لأحد من التجار أن يستأجر مركباً إلا من مراكب السلطان إذا كانت متوفرة، ولكن إذا لم تكن هذه المراكب متوفرة فإنه يحق لهذا التاجر أن يستأجر مركباً من أي شخص يشاء^(١١).

هـ- يحذر على قادة سفن الكارم، ومقدمتها أن ينقلوا معهم أحداً من أهل مصر، أثناء عودتهم من عيذاب إلى عدن. وبخاصة العساكر المصرية وما يجري في مجراهم، أي كل من كانت له صفة عسكرية. وإذا أجبر هؤلاء الكارم على نقل أحد من هؤلاء العساكر فعليهم تعطيل المركب في الطريق ولا مانع من إتلاف هذا المركب، وإذا لم يفعلوا ذلك فإنهم يعتبرون مخالفين للعهود والمواثيق ويستحقون العقوبة^(١٢).

ثانياً: النظم المتعلقة بالمتاجر^(١٣):

أ- كان من المتبع في ميناء عدن أنه إذا وصلت إلى الميناء هدية مرسلة إلى إحدى الشخصيات المهمة في الدولة، فلا يجوز أن تفتح هذه الهدية، وإنما ترسل في الحال تحت الحماية إلى الخزانة، في ميناء عدن، ولا يتم السير بالهدية ليلاً^(١٤)، ويتم دفع الأجور، أي مصاريف تدفع على الهدية من مال الديوان^(١٥)، ولا يجوز

أن تؤخذ ضريبة العشور على الهدايا الواصلة إلى عدن سواء أكانت هذه الهدايا مرسلة إلى شخص رفيع المقام أو متوسط الحال^(١٦).

ب- وهناك بضائع معينة إذا وصل بها التجار إلى الميناء، يستولي عليها الديوان بعد أن يحدّد لها سعراً معيناً، لكن لا يسمح لأحد من التجار في الميناء أن يشترّيها، لأنها ترسل كهدايا إلى الحكام ولشخصيات خارج اليمن، مثل البسط الهندية خاصة صناعة كنباية، واللؤلؤ الجيد، الذي يزيد عن ٢٥ مثقالاً، والصحون الزراعية، والزجاج المصري المذهب، وكل صنف من التحف الغربية، أو كما ذكر في "الدفتري"، يصلح للخواص من أي بلد كان لا يطلق^(١٧)، أي لا يسمح بخروجه من الفضة!

ج- عندما يصل الرقيق إلى الميناء بحراً، يحضر ممثلو الديوان السلطاني ويختارون ما هم بحاجة إليه من الرقيق كالخدم والجواري، أي قبل أن يطرح التجار هؤلاء الرقيق للبيع. وكان ممثلو الديوان يختارون الخدم المناسبيين، وعند شراء هؤلاء الرقيق يتمّ إلياسهم وتسليمهم لممثل السلطان وهو "المقدم الخادم"، المسؤول عن الخدم السلطاني^(١٨).

واقتضت الأعراف آنذاك أن الديوان السلطاني، كان يحصل على الخدم للعمل في البلاط السلطاني من مصادر متعددة، حيث كان يشتري الخادم، الذي تتنازع مع سيده، والخادم الذي يعرضه صاحبه للبيع، والخادم الذي يطرده سيده. كما أن للديوان الحق في شراء الخادم من سيده متى كان يصلح للديوان، حتى وإن كان سيده غير راغب في بيعه^(١٩).

د - اقتضت العادة أن يقوم الديوان السلطاني بشراء كل ما يصل على ميناء عدن من الرماح، ولا يسمح أن يقوم أحد بتصديرها، وكان الديوان السلطاني يقوم بشراء

القنا، مهما بلغ ثمنها، ولا يسمح للنواخذ بشراء الرماح. ومن أجل التأكد من ذلك يتم تفتيش المراكب المغادرة الميناء^(٢٠).

هـ- كان من العادة أن ينخفض سعر الذهب في عدن، مع وصول تجار الكارم، لأنه يكثر عرض الذهب فيها بوصولهم، في حين ترتفع أسعاره بوصول التجار الهنود، الذين يشترون منه كميات كبيرة^(٢١).

وإذا أراد الديوان شراء كمية ما من الذهب، لا يبلغ بذلك الدالين ولا الصيارفة خشية أن يرتفع بذلك سعر الذهب المطلوب شرائه للديوان وإنما يشتريه على شكل دفعات متفرقة ويتم تسليم المال المطلوب من الديوان^(٢٢).

و- هناك بضائع عندما تصل إلى الميناء كان للديوان الحق في الاستيلاء على ربعها وإذا لم يكن الديوان بحاجة إليها، فله الحق أن يطلب ثمن الربع من التاجر. ومن السلع التي يحق للديوان أن يستولي على ربعها الساج واللك^(٢٣)، والبقم، والحديد الخام والهندوان. وإذا لم يكن الديوان في حاجة إلى أخذ الربع، فله أن يطلب ثمنه^(٢٤). وللتاجر الحق أن يشتري بضاعته ويسلم حق الديوان دراهم من عنده^(٢٥).

س- وجرت العادة في ميناء عدن أن تؤجل الدولة أخذ العشور الواجبة على البضائع الهندية لفترة شهر -أي حتى يصل المصري- ويشتري البضائع الهندية ويدفع ثمنها وعندئذ تدفع العشور^(٢٦).

ثالثاً: النظم المتعلقة بتجارة الخيول:

١- لا يجوز لنواخذ الهند شراء الخيول من تهامة^(٢٧)، ولا من صنعاء، ولا من تعز^(٢٨)، وإنما فقط من "الحلقة"، في عدن ومن يشتري الخيول من خارج "الحلقة" تصادر خيوله، أو على الأقل، يلزم ببيعها في الحلقة^(٢٩). أما إذا عوقب فيتم

إخراج خيله من عدن كلها، بحيث لا يسمح له ببيعها في "الحلقة" ولا يسمح له بتسفيرها^(٣٠).

٢- يحق لتجار عدن أن يشتروا الخيول ويصدروها إلى الخارج، ولكن لا يتم ذلك إلا بعد أن يدفعوا العشور المستحقة على خيولهم. ويتم دفع أسعار الخيول المشتراة، من قبل التاجر بالحريير والدرهم، تحت إشراف المحتسب في عدن، حتى يتأكد من أن الحريير المتفق عليه حين الشراء، لم يتم تغييره بنوع أقل جودة بعد إتمام عملية البيع^(٣١).

٣- إذا نزلت خيول تجار صنعاء للبيع، يختار السلطان ما يرغب في شرائه منها، بحيث تسجل مواصفات كل حصان وصاحبه، دون أن يعلم صاحب الحصان بذلك، ويرسل كتاباً من قبل السلطان إلى والي عدن يفوضه فيه أن يشتري الخيول المشار إليها، بعد دفع أثمانها من خزينة الدولة في عدن^(٣٢).

٤- أما عن ترتيب بيع الخيل في الحلقة، فيتم في البداية إنزال الخيل السلطانية إلى الحلقة أولاً، ثم يتبعها خيل مقطع صنعاء، ثم يتبعها خيل تجار صنعاء، ثم تجار خيل ذمار^(٣٣)، ثم خيل الملوك من بني رسول، ثم خيول سفر الناس^(٣٤).

وكان على والي عدن ممثلاً عن الدولة الرسولية أن يتخذ الإجراءات التالية:

١- يخرج الوالي إلى ميناء عدن، ويختار ما يصلح من الخيول للديوان، ويحال لهم بإيصالات إلى الصندوق^(٣٥).

٢- تتركب هذه الخيول التي يتم اختيارها أمام الوالي، وبعد أن تعرض هذه الخيول بالمزاد في "الحلقة"، ويتم اختيار الخيل المطلوبة للديوان وعلى الوالي أن يزيد بحدود ٢٥ ديناراً على أعلى ثمن دفع بالخيول. هذا وقد جرت العادة ألا يجزئ أحد من "النواخذ" بأن يزيد على الثمن الذي وضعه الوالي لهذا الخيل. ويتم تسليم

أثمان الخيل المشتراة للديوان، بعد انتهاء موسم بيع الخيل في عدن، ويحال لهم بإيصالات إلى الصندوق. هذا ولم يكن السلطان يستثنى أحداً من دفع عشور الخيل^(٣٦).

رابعاً: قواعد المتاجرة بالفوة^(٣٧):

- الفوة: نوع من أنواع الأصباغ بدأ أهل اليمن يهتمون بزراعته نظراً للأرباح الكبيرة، التي كانوا يجنونها من ذلك، والظاهر أن الطلب عليه داخلياً وخارجياً كان كبيراً، فيذكر ابن المجاور أن الفلاحين أخذوا بزراعته بشكل كثيف في جبال اليمن، منذ عام ٦١٥هـ/١٢١٨م. فقد كان إنتاج الجريب من الحنطة والشعير يغل خمسة دنانير فلما زرعوا الفوة غل لهم الجريب ستين ديناراً، ويضيف ابن المجاور أنهم تمكنوا في سنة ٦٢٢هـ/١٢٢٥م، من بيع الفوة في عدن بـ ٧٠ دينار، وأن الناس لما رأوا ذلك بدأت تقوم بزراعته بشكل كبير فزرعه الأغنياء والمشايخ والنساء، بل وحتى الخدم والجواري.

أ- عندما تنقل "الفوة" من أرض الميناء إلى المخازن، كان يتم وزنها. ولا يدفع عنها ضريبة العشور مقابل البقاء في أرض الميناء، إلا إذا طالت المدة، فكان يمكن تأجيل دفع عشور التخزين، وعلى الفوة حتى يتم بيعها ولاسيما إذا كان صاحب "الفوة" رجلاً مسؤولاً، أو متنفذاً^(٣٨).

ب- جرت العادة أن يكتب كتاب، فيما يصدر من الفوة من ميناء عدن وكان يزود المركب الذي ينقل الفوة بكتاب يتضمن العدد والقطع والوزن وأسماء المراكب^(٣٩).

ج- كان المتجر السلطاني يقوم بشراء ما يرغب فيه من الفوة أولاً، ثم يطرح ما تبقى من هذه السلعة على التجار والنواخذ المسافرين، ولا يسمح للتجار بالإقلاع بمراكبهم بالفوة، إلا بعد أن يسلموا أثمانها^(٤٠).

خامساً: مصطلحات تجارية:

وتتمثل أهمية "الدفتري" في اشتماله على العديد من المصطلحات التجارية الشائعة الاستخدام في ميناء عدن، خلال الفترة الزمنية، محل البحث منها:

أ- المئونات: ويقصد بها البضائع، التي تستخلص عشورها على قدر أثمانها، مثل اللؤلؤ والمرجان ومعمول الحديد كله من السيف إلى الإبرة والزجاج الحلبي^(٤١).

ب- المردود: وهي البضائع، التي يتم دفع ما يستحق عليها من العشور وتغادر الميناء إلى جهة ما، ثم تعود إلى الميناء مرة أخرى، بسبب البوار لا يحسب عليها عشور^(٤٢).

ج- الخرص: وهو تقدير ثمن البضاعة بالظن، أو كما ورد في "الدفتري بالنظر والاجتهاد"^(٤٣).

د - دفتري الخلاص: وهو ما يتم فيه تسجيل الضرائب المستحقة على البضائع المختلفة، وتكون في يد المشايخ، ولا يسمح لنوابهم بالإمساك به، إلا بعذر مرض أو بعذر سفر^(٤٤)، والظاهر أن هناك أكثر من دفتري خلاص^(٤٥).

ويعمل تحت تصرف هؤلاء المشايخ المفتشون، الذين يحرصون على استدعاء جميع المشايخ في الفرضة، وكل شيخ منهم لديه "دفتري خلاص"، خاص به^(٤٦).

هـ- كان تاجر الأقمشة الهندي يدفع ضريبة العشور على قماشه في الميناء، ولكن إذا حل النيروز وقماشه ما زال في الميناء، فيتوجب عليه دفع عشور السنة الجديدة، أما إذا خرج قماشه من الميناء قبل دخل النيروز، فإنه لا يدفع شيئاً باستثناء الضريبة التي دفعها عند الدخول^(٤٧).

و - يخصص يوم واحد في الشهر، لم يذكر بالتحديد، توقف فيه جميع الأعمال التجارية من بيع وشراء في الفرضة، وذلك بغية إعطاء فرصة كافية لموظفي

الفرضة لمراجعة الحسابات وتدقيق السجلات الخاصة في الفرضة^(٤٨)، ويتم رفع الحسابات شهرياً، حتى تكتمل السنة على حساب منتظم وترفع إلى والي عدن^(٤٩).

سادساً: القواعد التي يجب أن تتبع عند التسجيل في دفتر الخلاص:

أ- إمعاناً في الابتعاد عن المحسوبية أو محاباة صاحب بضاعة دون غيره يجب أن لا يخص المفتشون أحداً في النداء إذا أرادوا النداء على البضائع، وإنما يقولون إذا أرادوا النداء "يا مشايخ"، أو ينادوا كل صاحب بضاعة باسمه، كأن يقولوا: "يا فلان بن فلان"^(٥٠).

ب- إذا وقف المفتش ساعة الإملاء على البضائع، لسبب أو لآخر يقف الجميع، وإن طلب منهم إعادة ما تم إملاؤه في الدفتر، عادوه قبل أن يستجدوا عملاً آخر^(٥١).

ج- لا يسمح للعامل أن ينفرد بمشاهدة المرجان والحديد والزجاج، المردود واللؤلؤ، وغيره مما يشاهد، بل عرض على الجميع ويثمن بوقته^(٥٢).

د - كل شيء يثبت في دفتر الخلاص، ولا يكون بالخفية ولا بالسر ولا بورقة ولا برسالة، بل بأمر ظاهر^(٥٣).

سابعاً: إخراج البضائع:

يتم تنزيل البضائع من السفن إلى الفرضة، حسب وصولها إلى الميناء، فمن وصل أولاً أخرجت بضاعته إلى الفرضة أولاً، إلا من كان في مركبه عيب يخشى منه التلف، أو قد تقدم بشأنه وصية من السلطان^(٥٤). وكل من أراد أن يخرج بضاعته من الفرضة، لا يمنع بحيث لا يكون هناك تقديم لأحد على أحد، وفي هذه الحالة لا يجب أن تعوق بضاعته سير العمل في الفرضة أو أن توضع على بابها^(٥٥).

ثامناً: المشرفون على التجارة في الفرضة:

ورد في "الدفتري" ذكر طائفة من الموظفين، الذين يعملون في "الفرضة" للإشراف والمراقبة على سير العمل فيها من هؤلاء نذكر:

أ- الوالي: ويحتفظ في بيته مفاتيح الفرضة والأبواب إلى وقت الحاجة. ويأتي إليه البوابون كل صباح ليفتحوا أبواب الفرضة، ويتم إعادة المفاتيح مع الأقفال إلى بيت الوالي. فإذا كان بعد صلاة العصر، يأتي البوابون إلى بيت الوالي ليأخذوا المفاتيح والأقفال ليقفلوا الفرضة^(٥٦)، وعلى الوالي ملازمة الفرضة أيام المواسم، والكتاب جميعهم يلزمون على الحضور ولا يرخص لهم الوالي في الغيبة فيكون دخولهم من دخوله، وخروجهم بخروجه.

ب- الناظر: يكون ختم الفرضة عنده، وهو الذي يختار ما يصلح للديوان^(٥٧).

ج- الكتاب: نظراً لأهمية وجود الكتاب، فقد وجدت طائفة منهم تشرف على التجارة منهم:

١- كتاب الفرضة: هؤلاء يقومون في كل موسم بكتابة ورقة باسم من سافر بالمراكب من القوة، ووزنها مفصلة بأسماء المراكب^(٥٨).

٢- كتاب المتجر: وكانت مهمتهم متابعة ما تم ابتياعه من الأملاك السلطانية وتسجيله في ورقة خاصة به^(٥٩).

د - المحتسب: من مهامه التي يقوم بها في الفرضة، الكشف على موازين الباعة ومكاييلهم، ويتفقد عيار النسيج. ويرفع المحتسب والتقاة من الدالين في العشرة الأيام^(٦٠).

هـ- العامل: وهو الذي يقوم بإعداد أصول الحسابات وعرضها على الناظر، ويشترط "الحسيني" في "العامل" أن لا يكون سريعاً في الحساب، خشية الخطأ، وأن يكون

على خبرة واسعة في العمل في البنادر^(٦١). وقد حثّ "الدفتّر" على أن لا ينفرد العامل بمشاهدة المرجان والحديد والزجاج والمردود واللؤلؤ والعود وغيره، مما يشاهد، بل يعرض على الجميع بعد عرضه على العامل^(٦٢).

و - الدلال: كان من المحتم أن تتم الصفقات التجارية، بين البائع والمشتري، عن طريق شخص أطلق عليه اسم الدلال، وهو الذي كان يتوسط بينهما ويأخذ نظير ذلك أجراً يعرف بالدلالة^(٦٣).

س- المفتش: وهو الذي يقوم بالتفتيش على الأشخاص والمراكب أيضاً^(٦٤).

ص- الكراني: وهو الذي يقوم بحصر ما في السفينة من بضائع وأمتعة^(٦٥)، ويكتب لابن المقوم ورقة بذلك ولسائر المشايخ، ثم يعين لهم "المحسوب" من الصندوق^(٦٦).

ع - المقوم: لا ينفرد دون الجماعة بتأمين القطعة في دفتّره، بل يملئ كل قطعة ثمنها معه ومعهم^(٦٧)، ويرفع ذلك إلى المشايخ^(٦٨)، والمقوم هو المسعر، أي الذي يحدد قيمة الشيء^(٦٩).

ف - المبشر: يقوم بتدوين أسماء التجار الواصلين على ظهر السفينة، كما يستفسر من ربانها عن الجهة التي أتوا منها، وهو الذي يقوم بالتبشير بقدوم المراكب. ويكون عددهم اثنان: واحد يبشر الوالي، والثاني يقوم بتبشير الناظر^(٧٠).

النتائج:

وفي ضوء ما تقدّم يتبيّن لنا:

١- إن التنظيمات التجارية داخل "الفرضة" في ميناء عدن، هي في الأول والأخير لصالح الدولة الرسولية، ولا يهتمها التاجر بقدر ما يهتمها فرض الضرائب والفائدة، في نهاية الأمر يجب أن تصب في خزانة الدولة.

٢- سياسة الاحتكار كانت واضحة في الدولة الرسولية، دون الأخذ بعين الاعتبار ما يلحق بالتجارة والتجار من أضرار، لأن مصلحة خزينة الدولة هي المعيار.

٣- كانت قيمة ما يتم تحصيله في ميناء عدن تتأثر تأثراً كبيراً بمدى عدالة الولاية والمسؤولين عن تحصيلها. لأن هؤلاء يتحكمون في تقدير ثمن البضائع التي تحسب على أساسها الضرائب.

٤- حرصت الدولة الرسولية أن تتكفل بنقل السلع التجارية المختلفة القادمة من الشرق عبر البحر الأحمر إلى الحجاز ومصر بواسطة السفن المملوكة للديوان الرسولي في عدن.

٥- لم تكن الدولة الرسولية تسمح لتجار الكارم أثناء عودتهم من مصر أن ينقلوا معهم أحداً من أهل مصر أو من العساكر المصرية إلى ميناء عدن، وإذا أجبروا على ذلك عليهم أن يتخذوا كافة الاحتياطات لمنع وصولهم إلى ميناء عدن بأي طريقة كانت، حتى لو تطلب الأمر منهم إتلاف مراكبهم.

٦- نلاحظ أن الدولة هي واضعة القوانين المنظمة للتجارة، كانت هي التي تخرق هذه القوانين وذلك عندما تميز بين التجار فهناك تجار مقربون للسلطة تسمح لهم ما لا يُسمح للآخرين. وكان هذا يؤدي بشكل عام إلى انعدام الثقة في السلطة القائمة.

٧- شكلت "خزانة عدن" أهمية كبيرة للدولة الرسولية، فما تشتريه الدولة من متاجر في ميناء عدن، مما يتم استقطاعه من الخزانة بشكل مباشر،

الحواشي

(١) مخطوط مجهول المؤلف يحتمل أنه كتب في أواخر القرن السابع الهجري، بحوزة الأستاذ محمد عبد الرحيم جازم. وقد أخبرني مشكوراً الأستاذ دانيال مارتين فريسكو أنه هناك نية لتحقيق الدفتر مع الأستاذ جازم. انظر في ذلك:

Varisco, D.M. **Medieval a ricultural text from Rasulid Yemen**. Manuscripts of the Middle East 1989, IV, 150-154.

al-Shamrookh Nayef 1996 **The Commerce and Trade of the Rasulids in the Yemen**, Kuwait 1996, p. 22. Smith (G.R), "More In the port practices taxes of Medieval Aden". New Arabian Studies 3ed, 1996, p. 210.

(٢) القلقشندي، **صبح الأعشى** ١١/٥، الحجري مجموع بلدان اليمن وقبائلها ٥٨٢/٣-٥٩٥، تحقيق اسماعيل الأكوع، وزارة الإعلام، صنعاء ١٤٠٤هـ.

(٣) العمري، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار** ١٥٥/٣، فرانكفورت، ١٩٨٨.

(٤) تجار الكارم هم فئة من كبار التجار، احتكروا تجارة الهند والشرق الأقصى من التوابل والبهارات على وجه الخصوص، وكان مركز نشاطهم الأول هو المحيط الهندي والبحر الأحمر. انظر:

Ashtor (E.), **The Karimi Merchants** ", Journal of the Royal Asiatic Society, (1956) 45-56. Goitein (S.D.); **The Beginning of the Karimi Merchants the Character of their Organization**", in Studies in Islamic History and Institutions, Leiden, 1968, Goitein (S.D.) "**New Light on the. The economic and Social Beginning of the karim Merchants**". Journal of History of the Orient, 1 (1958) 174 - 84.

صبحي لبيب "التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى"، المجلة التاريخية المصرية، العدد الرابع، ١٩٥٢، ٦٣-٥.

(٥) الدفتر، ١٢٣ ب.

(٦) الدفتري، ١٢٤ أ.

(٧) لم أجد له ترجمة.

(٨) شهاب الدين، احمد بن الكويك، ت. ٧٠٢هـ/١٣٠٢م، من تجار الكارم والظاهر أنه كان مقرباً لسلطين بني رسول. انظر في ذلك: بدر الدين محمود العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، ٢٨٩/٤. وأيضاً المقرئزي، السلوك، ٨٢/٢.

(٩) حول أهمية عذاب التجارية. انظر: العمري، مسالك الأبصار، ٢٤٢/٣، السيد عبد العزيز سالم، البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي، ٤٥، محمد كريم ابراهيم، عدن، دراسة أحوالها السياسية واقتصادية، ٣٢٥.

(١٠) الدفتري، ١٢٤ أ.

(١١) الدفتري، ١٢٤ أ.

(١٢) الدفتري، ١٢٤ أ.

(١٣) تم إنشاء فرضة عدن على يد عثمان بن علي الزنجيلي، والسي عدن، ت. ٥٨٨هـ/١٩٢م، وجعل لها بابين باب إلى الساحل تدخل منه البضائع القادمة عن طريق البحر بعد أن تعشر، وباب المدينة تخرج منه البضائع بعد أن يتم دفع الرسوم المفروضة عليها. بامخرمة، تاريخ ثغر، عدن ١/٤٤، د. محمد كريم ابراهيم، عدن دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية، ص ٣٢٣؟ ابن المجاور، وصف بلاد اليمن، ١٤٨. Goitien, S.D. - Letters of Medieval Jewish Traders, page 189.

(١٤) الدفتري، ١٢٥ ب.

(١٥) الدفتري، ١٢٥ أ.

(١٦) الدفتري، ١٢٥ أ.

- (١٧) الدفتر، ١٢٦ ب.
- (١٨) ورد في "الملخص للشريف الحسيني، كان حيا في سنة ٨١٥هـ/١٤١٢م، مكتبة الأمبروزياتا H130" إذا الرقيق من البحر أو من الباب تقدم بهم عرفاء الساحل إلى الوالي أولاً وبعد ذلك إلى الناظر، ويكون الناظر هو الذي يختار ما يصلح للديوان من الخدم وغيرهم ٢٧ آ - ب.
- (١٩) الدفتر، ١٣٤ أ - ب. وانظر أيضاً عند ابن المجاور، صفة بلاد اليمن ١٤٥-١٤٦.
- (٢٠) الدفتر، ١٣٤ أ - ب.
- (٢١) الدفتر، ١٢٥ أ.
- (٢٢) الدفتر، ١٢٤ أ.
- (٢٣) هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ١٢٧/٤-١٣٠، ترجمة أحمد رضا محمد رضا، مراجعة، د. عز الدين فودة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٤.
- (٢٤) يستخدم كمادة صبغية، انظر: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ٨٧/٤-٩١.
- (٢٥) الدفتر، ١٢٦ ب.
- (٢٦) الدفتر، ١٢٨ أ.
- (٢٧) تهامة القسم الواقع بين جبال اليمن والبحر من جهة الغرب والجنوب. الحجري، مجموع بلدان اليمن وقبائلها ١/١٥٦، تحقيق اسماعيل الأكوع. وزارة الإعلام، صنعاء، ١٤٠٤هـ.

(٢٨) تعز: تقع في الجنوب الغربي من صنعاء على سفح جبل صبر غربي الجند، وكانت عاصمة دولة بني رسول، الحجري، مجموع بلدان اليمن وقبائلها
١٤٥/١.

(٢٩) يقصد بالحلقة هو المكان الذي يتجمع فيه الناس للمزاد. انظر: Goitein, S.D. **A Mediterranean Society : the Jewish communities of the Arab World as portrayed in the Documents of Cairo Geniza**, 5 Vol. Berkeley, 1967 - 1993.

(٣٠) الدفتر، ١٢٧ أ.

(٣١) الدفتر، ١٢٧ ب.

(٣٢) الدفتر، ١٢٧ ب.

(٣٣) ورد ذكر مدينة غير واضحة في "الدفتر"، ١٢٧ أ.

(٣٤) الدفتر، ١٢٧ ب.

(٣٥) الدفتر، ١٢٨ أ.

(٣٦) الدفتر، ١٢٧ أ-ب.

(٣٧) ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ١٧٥.

(٣٨) الدفتر، ١٢٥ أ.

(٣٩) الدفتر، ١٢٦ أ.

(٤٠) الدفتر، ١٢٥ ب.

(٤١) الدفتر، ١٢٦ ب.

(٤٢) الدفتر، ١٢٦ ب.

(٤٣) الدفتر، ١٢٦ أ.

- (٤٤) الدفتر، ١٢٨ أ.
- (٤٥) الدفتر، ١٢٨ ب.
- (٤٦) الدفتر، ١٢٨ أ.
- (٤٧) الدفتر، ١٢٦ ب.
- (٤٨) الدفتر، ١٢٨ أ- ب.
- (٤٩) الدفتر، وانظر كذلك: الحسيني، الحسن بن علي الشريف، ملخص الفطن ١٣ أ.
- (٥٠) الدفتر، ١٢٨ أ.
- (٥١) الدفتر، ١٢٨ أ.
- (٥٢) الدفتر، ١٢٨ أ.
- (٥٣) الدفتر، ١٢٨ ب.
- (٥٤) الدفتر، ١٢٨ ب.
- (٥٥) الدفتر، ١٢٦ ب.
- (٥٦) الدفتر، ١٢٧ ب. وأيضاً، الحسيني بن علي الشريف، ملخص الفطن ٢٧ أ-ب.
- (٥٧) الدفتر، ١٢٨ ب. وأيضاً الملخص ٢٧ ب.
- (٥٨) الدفتر، ١٢٥ ب.
- (٥٩) الدفتر، ١٢٦ ب. وأيضاً ١٣٩ ب.
- (٦٠) الدفتر، ١٢٩ ب.

(٦١) الحسيني، الحسن بن علي الشريف، ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى الكتاب ٨.

(٦٢) الدفتري، ١٢٨ ب. وانظر كذلك محمد صنديل البقلي التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ٢٤٠.

(٦٣) "الدلالة" كان مقدارها في ميناء عدن فلساً عن كل دينار من ثمن البضاعة إذا كانت الصفقة صغيرة، ودينار عن كل مائة دينار إذا كانت البضاعة كبيرة. ابن المجاور صفة بلاد اليمن ١٤٨. الدفتري ١٢٥ أ. Serjeant, (R.B.) Maritime Customary Low, Of the in M. Mollat (cd), Societes et Companies de commerce en Arabian Coast Orient et dans l'Ocean Indian Actes du 203

(٦٤) الدفتري، ١٢٨ أ، ١٢٩.

(٦٥) الدفتري، ١٢٨ ب.

(٦٦) الدفتري، ١٢٩ أ.

(٦٧) الدفتري، ١٢٧ ب.

(٦٨) الدفتري، ١٢٩ أ.

(٦٩) الشرباصي المعجم الاقتصادي الإسلامي، ٤٣٤.

(٧٠) ملخص الفطن ٢٧ أ. هذا وقد ورد عند ابن المجاور أن المبشرين يدورون في المدينة ليبيشروا أهل من وصل من التجار، ويأخذ بشارته، ابن المجاور، صفة بلاد اليمن ١٤١.

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات:

- ١- الحسيني، الحسن بن علي الشريف، ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى للكتاب. مخطوط برقم H 130 بمكتبة الأميروزيانا في مدينة ميلانو ، إيطاليا.
- ٢- الدفتر الخلفي السلطاني المظفري، مجموعة خاصة ملك الأستاذ محمد عبد الرحيم جازم في صنعاء اليمن.

ثانياً المراجع العربية:

- ١- ابراهيم، محمد كريم. عدن دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية، ٤٧٦-٦٢٦هـ/١٠٨٣-١٢٢٨م، البصرة، ١٩٨٥.
- ٢- ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد (ت. ٦١٤هـ/١٢١٧م)، رحلة ابن جبير. دار التراث، بيروت، ١٩٦٨م.
- ٣- ابن المجاور، يوسف بن يعقوب (كان حياً سنة ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م)، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى بتاريخ المستبصر باعتناء أوسكر لوفغرين، ليدن، ١٩٥١.
- ٤- البقلي، محمد قنديل. التعريفات بمصطلحات صبح الأعشى، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٣.
- ٥- الجندي، محمد بن يوسف بن يعقوب، (ت. ٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م)، السلوك في طبقات العلماء والملوك. تحقيق محمد الأكوع، وزارة الإعلام، صنعاء، ١٤٠٣م.

٦- ابن حاتم، بدر الدين محمد بن حاتم اليامي الهمذاني (ت. بعد ٧٠٢هـ / ١٣٠٢م)،
السمط الغالي الثمن في أخبار الملوك من الغز باليمن، تحقيق ركس سميت،
كمبردج ١٩٧٣.

٧- الحجري، محمد أحمد الحجري، مجموع بلدان اليمن وقبائلها. نشر اسماعيل
الأكوع، وزارة الإعلام، صنعاء، ١٤٠٤هـ.

٨- الخزرجي، علي بن الحسن الخزرجي، (ت. ٨٠٣هـ / ١٤١٠م)، كتاب العقود
للؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، القاهرة، ١٩١٤.

٩- سالم، عبد العزيز السيد. البحر الأحمر في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب
الجامعة، ١٩٩٣.

١٠- شهاب، حسن صالح. عدن فرضة اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمنية.
الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

١١- العمري، شهاب الدين بن يحيى بن فضل الله العمري، (ت. ٧٤٩هـ /
١٣٤٩م)، مسائل الأبصار في ممالك الأمصار، ٢٤ جزء، فرانكفورت، ٩-
١٩٨٨.

١٢- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحلبي. عقد الجمان
في تاريخ أهل الزمان. ج ٤. تحقيق محمد محمد أمين. (القاهرة) الهيئة المصرية
للكتاب، ١٩٢٢.

١٣- الفلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة، ١٩٨٥.

١٤- المخزومي، أبو الحسن علي بن عثمان. المنتقى من كتاب المنهاج في علم
خراج مصر. تحقيق كلود كاهن مراجعة يوسف راغب القاهرة، ١٩٨٦م.

- ١٥- المقدسي، أبو عبد الله محمد بن محمد. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. القاهرة، ١٩٩١.
- ١٦- المقرئزي، أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني. (ت. ٨٤٥هـ / ١٤٤٢م). السلوك لمعرفة الملوك. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧.
- ١٧- لبيب، صبحي "التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى"، المجلة التاريخية المصرية، ١٩٥٢ (٥-٦٣).
- ١٨- هايد، ف. تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، الجزء الرابع، ترجمة أحمد رضا محمد رضا، مراجعة د. عز الدين فودة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

- Ashtor (E), "The Karimi Merchants" Journal of the Royal Asiatic Society, (1965) 45-56.
- Goitein (S.D); "The Be nun of the Karim Merchants and the Character of their organization", Studies in Islamic History and Institutions (Leiden, 1968).
-"New Light on the Beginning of the Karim Merchants"
"Journal of the Economic and Social of the Orient, 1 (1957) 174-184.
- Letters of Medieval Jewish Traders (Princeton, 1973).
- A Mediterranean Society: the Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of Cairo Geniza, 5 vol. (Berkeley, 1967-1993).
-"New Light on the Beginnings of the Karim Merchants",
Journal of the Economic and Social History of the Orient (1958) 174-184.
- Serjeant (R. B.), Smith (G.R.), Have you anything to declare? Maritime

trade and commerce in Ayyuubid Aden: practices and taxes. Proceeding of the Seminar for Arabian Studies 25 London, 1995,(127-140)

.....**More on the port practices and taxes medieval Aden.** New Arabian Studies 3,ed. 1996, (208-218).

Al-Shamrookh, Nayef. 1996 **The Commerce and Trade of Rasulids in the Yemen, 630-858 / 1454.** State of Kuwait. .

Varisco, Danie, Martin 1989 **Medieval Agricultural Texts from Rasulid Yemen** , Manuscripts of the Middle East, IV,(150-4)

Directeur de la Revue	Dr. M. Issam A. Awwa Recteur de l'Université de Damas
Directeur de la Rédaction	Abdul Karim Ali

Revue Historique éditée par le Comité de Rédaction de l'histoire de l'histoire Arabe:

Prof. Dr. Muhammad Issam Awwa	Chairman
Prof. Dr. Feisal Abdullah	Vice-Chairman
Prof. Dr. Shaker Fahham	Member
Prof. Dr. Suheil Zakkar	Member
Prof. Dr. Kheirieh Qassmieh	Member
Prof. Dr. Tayyeb Tizini	Member
Prof Dr. Mahmoud Abdul Hameed Ahmad	Member
Prof Dr. Ibrahim Za'rour	Member
Prof. Dr. Sultan Mheisen	Member
Prof Dr. Au Ahmad	Member
Prof Dr. Eid Mir'i	Member
Prof Dr. Muhammad Al Zein	Member
Prof Dr. Mahmoud Amer	Member
Dr. Sameer Isma'eel	Member
Dr. Muhammad Shalan Al Tayyar	Member
Dr. Abdul Rahman Bitar	Member
Dr. Farouk Isma'eel	Member
Dr. Ibrahim Tawakklna	Member
M. Abdul Kareem Ali	Member

DIRASAT TARIKHIYYAH

DIRASAT TARIKH

